

فوق الطاوله

هنى الجمحان

قراءة في أرقام مشروع الموازنة

جملة من المتغيرات حملتها بنود الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام القادم مسجلة ١٣٣٢٥ مليار ليرة سورية مقارنة بـ ٨٥٠٠ مليار موازنة العام الحالي، فالنمو جاء أولاً لجهة الزيادة الرقمية، وثانياً الاستمرار بسياسة الدعم وتعزيزه، وثالثاً تنبئ بأن هناك توقعات بما يشتر بنمو اقتصادي ولو كانت ضمن الحدود البسيطة.. وبصورة سريعة من دون الخوض في التفاصيل، نقرأ أرقام مشروع الموازنة العامة بحلته الجديدة للعام القادم.. مع أولية تحديد توجهات الإنفاقات المالية على كل مشروع من مشاريع الوزارات بشقيها الجاري والاستثماري، وهذا يعزز السرعة والانعطابية في حسن التنفيذ والإنجاز وفق المواعيد والبرامج المرسومة..

الشق الرئيس الذي جاء وهو بمنزلة محطة مهمة بهذه الأوقات بعد تضرر الواقع المعيشي وتدهور الدخل لابتلال التضخم أي مسمى أو دخل، لأسباب عديدة، لاحظ زيادة أيضاً في القيمة المادية المخصصة لبند أمور الدعم الاجتماعي، وهي قيم بصيغتها الأولية وليست بتلك النهائية، فما يقارب ٥٥٢٩ مليار، إذا ما قررن مع قيمة الدعم المعتمدة بـ ٣٥٠٠ مليار في موازنة العام ٢٠٢١، يشكل تطورا يبنى أيضاً بخطوات نحو الاستمرار والضرورة لإيصال الدعم للمستحقين بأساليب وآليات تضمن وصوله بالشكل المطلوب ويكون حلاً لحالات النقص أو العوز سواء، مع تطبيق كيفية عقلنة وعدم استغلال أصحاب الشرائح التي تستحق!

الموازنة التقديرية الأولية ما هي إلا عبارة عن وثيقة أساسية ومنطق اقتصادي يحمل دلائل وتوجهات ويرسم ربما تصورات نحو ضمان ديمومة إنتاجية واقتصادية، لتلخص كل العمليات والأنشطة التي تنوي الحكومة القيام بها لمدة عام، وهي ترجمة واضحة عن التخطيط والتنبؤات والسياسات المستقبلية الموضوعية.

من يقرأ أرقام ما تم إعلانه يلمس مقدار الزيادة الكبيرة في لحظ الاعتمادات، يقرأ ذلك من باب أخذ كل الترتيبات والاحتياطات لمواجهة مفرزات التضخم وما قد يتركه هذا الأخير من إحباط للسياسات وتعفر لعمليات الإنتاج وعامل شلل للنقد وتآثر السلبي، وما سيتركه من ندوب قد تصل لجروح نازفة وتلتهم كل شيء..

لحظ زيادات المفردات الدعم الاجتماعي يوحي في مسألة مهمة أن يصل كله بعقلنة ومركزية شامل يحدد أي الفئات المستحقة لأخذها لا أن يبقى وفق ما هو قائم الآن، من ناحية أن هناك شريحة مستفيدة منه ومستغلة له، وهي خارج الاستهبات، وهذا يستدعي متابعة السير بخطا أسرع لتحديد الشريحة الأسلم والصح..

مواجهة التضخم بتوسيع قواعد العمل وفتح قنوات الاستثمار وجذب أي من رؤوس الأموال، كلها أساسيات لكي يعود الاقتصاد الوطني لسنار النمو الإيجابي وهي خطوة أولى نحو التعافي المنشود الذي يتطلب من الحكومة وبالشراكة الفعلية مع القطاع الخاص النهوض بالعملية الإنتاجية والاستثمارية، وتحفيز الاستثمارك والطلب المحلي وزيادة الصادرات حتى يكون هناك نمو إيجابي يكون قادراً في الفترة الأولى على خلق فرص عمل جديدة..

تبقى الإشارة إلى أن أرقام مشروع الموازنة للعام القادم تدل بشفاقة على أن هناك واقعاً سيستغير وأن المؤشرات تدل على تعاين بعض القطاعات وأن نمواً ما بدأ يتشكل لدى بعض القطاعات الاقتصادية، مع انعكاسات لبعض القوانين والإجراءات التي تهيئ لبني منتجه خلال الفترة المقبلة.

هل زيادات الموازنة للعام القادم حقيقية.. أم تطمينية؟! فضلية لـ «الوطن»: رقم الموازنة «تفاؤلي»



رامز محفوظ- طلال ماضي
بعد أن أقر المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام القادم بـ ١٣٣٢٥ مليار ليرة سورية مقارنة بـ ٨٥٠٠ مليار موازنة العام الحالي ووجدت توجهات الإنفاق على المشاريع لكل وزارة في رأي أصحاب الشأن والمهتمين بأرقام مشروع الموازنة..؟

زيادة حقيقية

أكد رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية الدكتور عابد فضلية أن زيادة الرقم مابين سنة وأخرى للموازنة لا يمكن اعتباره مسألة أساسية ومهمة بقدر ما تكون الأرقام مستقرة، لافتاً إلى أن الجهات الحكومية أيضاً تعاني من مسألة التضخم. وفي تصريح لـ «الوطن»، بين فضلية أنه حسب القوة الشرائية للمواطن فإن هذه الزيادة في الموازنة للعام القادم هي زيادة حقيقية أو زيادة في نفقات الدولة على منشآت النفع العام عموماً، لافتاً إلى أن رقم الموازنة للعام القادم هو رقم جيد وتفاؤلي بشرط ألا يمتص ارتفاع الأسعار، وبخصوص العجز المقرر في الموازنة للعام القادم أوضح فضلية أنه باعتبار أن آثار الحصار الاقتصادي والعقوبات ما زالت موجودة وهناك مناطق يجب تحريرها من الإرباب والدولة تتحمل تكاليف كبيرة إذا كان هذا العجز، زمنياً في الوقت نفسه أن يتحقق رقم زيادة الموازنة للعام القادم كي لا يحدث عجز كما حصل العام الحالي. وأكد فضلية بأنه يستقر في رقم الموازنة للعام القادم وهو ١٣٣٢٥ مليار ليرة تقاؤلاً بأن الجهات العليا في الدولة تعمل أكثر من أي جهة أخرى بأن الأشهر القادمة من أي جهة القادمة هي أفضل سياسياً وبالتالي أفضل اقتصادياً. وبالنسبة لحديث رئيس مجلس الوزراء بأن تركيز أولويات الإنفاق سيكون على المطارح الاقتصادية لكل وزارة أشار فضلية إلى أن هذا الكلام اقتصادياً وعلمياً صحيح مئة بالمئة وهو يدعو له كل من عده قليل من المؤسسات مثل مؤسسة التبغ على سبيل المثال ولا تأتي برقم كبير يسند الموازنة، وتوقع عريش أن العجز هو أكبر بكثير من الرقم المعلن في الموازنة وستتم تغطية هذا العجز بطباعة المزيد من العملة السورية وذلك سيؤدي إلى مزيد من تضخمه. وبين أنه في حال تمت مقارنة الموازنة للعام القادم مع موازنة العام الحالي وذلك بعد إزالة معدل التضخم وتحرير الأسعار من التضخم فإن الموازنة تعتبر أقل بكثير من موازنة العام الحالي، موضحاً أن معدل التضخم تجاوز ١٠٠ بالمئة في عام ٢٠٢١ لذا من أجل الحصول على موازنة تساوي موازنة العام الحالي فنحن بحاجة لـ ١٧٠٠٠ مليار ليرة بدلاً من ١٣٣٢٥ مليار ليرة.

فرض الضرائب غير مدروس

بدوره بين الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عريش لـ «الوطن» أنه عندما يتم الحديث عن ٤١١٨ مليار عجز فهذا يعني أن هناك ٩٤٠٠ مليار إيرادات. ولفت إلى أن إيرادات الدولة تقوم بشكل أساسي على الضرائب وعلى الفوائد المحولة من القطاع العام بالإضافة لإيرادات الدولة من استثمار الأملاك العامة، موضحاً بأن الضرائب حالياً في أدنى مستوياتها ومن المفترض بموجب هذه الموازنة أن يكون هناك ضرائب على الأقل بقيمة ٣٥٠٠ مليار ليرة لكن المشكلة أن الفساد منتشر في وزارة المالية بخصوص جباية الضرائب وأساليب البلطجة والتفاوض الذي اعتمدته وزارة المالية مع الناس من أجل الحصول الضريبي لا يعطي نتيجة وهذا يدل على أن فرض الضرائب غير مدروس مشلول والفوائد إن وجدت تأتي من عدد قليل من المؤسسات مثل مؤسسة التبغ على سبيل المثال ولا تأتي برقم كبير يسند الموازنة، وتوقع عريش أن العجز هو أكبر بكثير من الرقم المعلن في الموازنة وستتم تغطية هذا العجز بطباعة المزيد من العملة السورية وذلك سيؤدي إلى مزيد من تضخمه. وبين أنه في حال تمت مقارنة الموازنة للعام القادم مع موازنة العام الحالي وذلك بعد إزالة معدل التضخم وتحرير الأسعار من التضخم فإن الموازنة تعتبر أقل بكثير من موازنة العام الحالي، موضحاً أن معدل التضخم تجاوز ١٠٠ بالمئة في عام ٢٠٢١ لذا من أجل الحصول على موازنة تساوي موازنة العام الحالي فنحن بحاجة لـ ١٧٠٠٠ مليار ليرة بدلاً من ١٣٣٢٥ مليار ليرة.

سد العجز من الأقتراض

وكان وزير المالية حنان ياغى قد أوضح أن اعتمادات موازنة العام القادم توزعت إلى ١١٣٢٥ مليار ليرة أمام امتحان كبير وبالعه الموسى نفقات تجارية والفي مليارات نفقات استثمارية، مشيراً إلى أن اعتمادات عام ٢٠٢٢ ارتفعت بنسبة ٥٧,٦ بالمئة مقارنة بالعام الماضي. وخلال تصريحات صحفية له بين ياغى أنه ستم تغطية نفقات الموازنة من طريق الإيرادات العامة المقصورة عن طريق إيرادات ضريبية وهي عبارة عن فوائض مقسمة إلى ٤٤٠٠ مليار اعتمادات جارية و٤٨٠٠ مليار إيرادات استثمارية وهي عبارة عن فوائض اقتصادية.

لا تعطي المؤشر الحقيقي للإنفاق الموازنة وهي موازنة لا تعبر عن الواقع الحقيقي للاقتصاد في سورية وعبرة عن قطع حسابات موجودة. ولفت إلى أن الزيادة في الموازنة يجب أن تكون موجودة بشكل طبيعي، لافتاً إلى أن الرقم الذي تم تحديده لموازنة العام القادم لا يعطي المؤشر الحقيقي للوضع الاقتصادي ويجب أن يتم الأخذ بالحسبان القدرة الشرائية والتي تعتبر الأساس في الموازنة وليس القدرة الرقمية.

لا تعطي المؤشر الحقيقي للإنفاق الموازنة وهي موازنة لا تعبر عن الواقع الحقيقي للاقتصاد في سورية وعبرة عن قطع حسابات موجودة. ولفت إلى أن الزيادة في الموازنة يجب أن تكون موجودة بشكل طبيعي، لافتاً إلى أن الرقم الذي تم تحديده لموازنة العام القادم لا يعطي المؤشر الحقيقي للوضع الاقتصادي ويجب أن يتم الأخذ بالحسبان القدرة الشرائية والتي تعتبر الأساس في الموازنة وليس القدرة الرقمية.

<p>العربي</p> <p>العجز هو أكبر بكثير من الرقم المعلن في الموازنة</p>	<p>العلي</p> <p>رقم الموازنة كبير وصادم والحكومة أمام امتحان كبير وبالعه الموس على الحدين</p>	<p>يوسف</p> <p>الموازنة تعبر عن الواقع الاقتصادي</p>
---	--	---



أدان التفجير الإرهابي الذي وقع صباح أمس في حافلة مبيت عسكري

عرنوس يوجه الوزراء: إعادة هيكلة الدعم قبل نهاية العام إستراتيجية حكومية لتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة



الوطن

أدان مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية التفجير الإرهابي الذي وقع صباح أمس في حافلة مبيت عسكري عند جسر الرئيس بدمشق ما أدى إلى ارتقاء أربعة عشر شهيداً وسقوط عدد من الجرحى، مشيراً إلى أن هذه الجرائم لتزيد الشعب السوري إلا إرهاباً وتصبمياً على بحر الإرهاب، ومتوجهاً بالرحمة للشهداء والشفا والعاجل للجرحى.

ووافق مجلس الوزراء في جلسته برئاسة المهندس حسين عرنوس على مقررات المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي باعتماد المبالغ الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٢ بـ ١٣٣٢٥ مليار ليرة سورية، وأكد أهمية بنود الموازنة في تحفيز الاقتصاد الوطني وإعادة هيكلة الإنفاق العام وتوجيهها بما يتناسب مع الأولويات وتحسين الإيرادات العامة ودعم المنشآت الصناعية والزراعية المتوسطة والصغيرة وتوفير متطلبات

وتنفيذ الأعمال المدنية والكهربائية إعادة تأهيل خط التوتر /٢٣٠/ ك. ف (حماة- الرصافة- الثورة).

وحدد المجلس تأكيده ضرورة الالتزام بالإجراءات الاحترازية بهدف كسر حلقة العدوى في ظل الارتفاع بعدد الإصابات بفيروس كورونا، وشدد على الاستمرار بإبطاء الفلاح المضاد للفيروس باعتباره آمناً ويقدم مائناً، وطلب من الوزارات المعنية تفعيل مجالس إدارات المشافي لضمان أفضل الخدمات الصحية للمواطنين.

وعدا المجلس إلى الاستمرار الأمثل لمخرجات المؤتمرات الخاصة بعمل مختلف القطاعات ووضع برامج تنفيذية لهذه المخرجات شأنها رف مستوى الأداء وتحقيق قيمة مضافة في عملها، كما طلب من الوزارات المعنية تأمين كميات إضافية من مختلف المواد لتلبية حاجة السوق المحلية.

ووافق المجلس على عدد من المشروعات التي تسهم في تحسين الوضعين القومي والاقتصادي في عدد من المحافظات.

إيجاباً على الاقتصاد الوطني، وطلب من جميع الوزارات إنجاز البيانات الخاصة بخطة إعادة هيكلة الدعم لتكون جاهزة قبل نهاية العام الحالي بما يضمن وصوله إلى مستحقيه، مشيراً إلى الاستمرار باتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها تحسين معيشة المواطن.

ووافق مجلس الوزراء على إستراتيجية

مخوف يبحث مع كيرفي العمل في مشاريع التعافي المبكر



بحث وزير الإدارة المحلية والبيئة رئيس اللجنة العليا للإنعاش حسين مخلوف مع آنا كيرفي المدير القطري للمجلس الترويجي والوفد المرافق لها التعاون مع متابعة تنفيذ هذه المشاريع عبر لجان مختصة بالمجال.

وأشار الوزير مخلوف لأهمية وضع إستراتيجية للعمل وتنفيذ المشاريع تعقد التوازن بين المحافظات وفقاً للأولويات التي يقدمها الجانب المحلي مع متابعة تنفيذ هذه المشاريع عبر لجان مختصة بالمجال.

وتم التأكيد على استمرار التعاون في تنفيذ مشاريع تأهيل البنى التحتية «صريح صهي، مدارس..» مع التنسيق للعمل مستقبلاً في مشاريع التعافي المبكر، بالإضافة لرفع بناء قدرات العاملين في الوزارة والوحدات الإدارية.

مدین علي: تسوية القروض المتعثرة الكبيرة ٢١٠٢ شخص اقترضوا من المصرف العقاري ١٤,٥ مليار ليرة

وبطناً من الممكن بحث رفع سقف هذا القرض من جديد وذلك بعد عرض الموضوع على مجلس الإدارة، وأنه يتم الاعتماد حالياً في مسألة رفع وتعديل السقوف وطرح المنتجات وسط الظروف الاقتصادية الحالية على حالة التقييم للمنتج المصرفي ومتابعة أثره على النشاط الاقتصادي والأفراد أو الجهات المستفيدة من هذه التسهيلات الائتمانية.

ورغم الظروف القاسية والصعبة التي تواجه عمل المصرف حسب إدارة المصرف فإن «العقاري» حقق أرباحاً جيدة خلال الفترة الماضية بعد أن تم تشكيل المؤنذات المطلوبة لديون المشكوك في تحصيلها، وتم إنجاز الربط بصورة نهائية مع الشراكة السورية للمدققات الائتمانية، وتم إطلاق الخدمة بالتنسيق والإشراف من قبل مصرف سورية المركزي ووزارة المالية، وأن ذلك يساعدها السلطات النقدية في التحكم بإدارة الكتلة النقدية والسويولة، وسيخفف من الحاجة للتدقيق كما سيخفف من إتلاف العملة جراء الاستعمال، ويساعد في الحد من بعض مظاهر الفساد والابتزاز التي قد يتعرض لها المواطن، وأن المصرف العقاري كباقي مؤسسات الاقتصاد السوري «الخدمية والإنتاجية» تعمل في ظروف عمل قاسية جداً جراء العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على سورية وظروف كورونا التي انعكست على وتائر العمل وعمليات الإفراض.

كشف مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ «الوطن» عن منح ٢١٠٢ قرض منذ بداية العام الجاري بقيمة ١٤,٥ مليار ليرة، وتفيد بيانات «العقاري» أن نسبة السويولة لدى المصرف لمختلف المعاملات بحدود ٧٩ بالمئة، بينما تجاوزت أضعاف مدخول الأستاذ الجامعي، وأشار أكاديميون إلى أن الدعم يذهب لأغراض غير الإنتاجية، وأن ذلك يعيق التنمية وشراء المساكن وكبرى لدى المصرف في التعامل مع طرح المنتجات المصرفية وتعديل السقوف وفق أبحاث السوق وحالة الطلب وفي هذا الإطار أبدى المصرف مرونة لجهة منح قرض الترميم.

وسجل المصرف خلال الفترة الماضية ارتفاعاً في الطلب على قروض الترميم وأن فروع المصرف تتلقى يومياً طلبات في هذا الخصوص وصادف بعد تعديل سقف قرض الترميم ليصبح ٢٠ مليون ليرة والتسهيلات التي يقدمها المصرف في مسألة الضمانات لجهة منح قروض الترميم في مناطق وقيود ضمانات لهذه القروض في مناطق تقلب بها الضمانات، وأنه بعد أن حقق هذا المنتج قبولاً

تشكيل مجلس الأعمال السوري الإماراتي زيارة قريبة لوفد من رجال الأعمال السوريين للإمارات

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قراراً يقضي بتشكيل مجلس الأعمال السوري الإماراتي بهدف تفعيل دور القطاع الخاص في تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين بكل مجالاته التجارية والصناعية والزراعية والسياحية. ويهدف القرار إلى تطوير التعاون في المجال الاستثماري وإعادة إعمار سورية بالاستفادة بشكل خاص من المزايا والمحفزات التي تضمنتها قانون الاستثمار الجديد رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ بما يفتح المجال واسعاً أمام فرص ومجالات عديدة للتعاون المشترك ويخلق آليات مرنة للحد من القيود والعوائق التي تحول دون تطوير التعاون الثنائي. وتضمن القرار تسمية غزوان المصري رئيساً للمجلس وأسس متوق نائباً للرئيس ومن المقرر أن يقوم الجانب الإماراتي بتشكيل المجلس للنظير وفق توضيحات الوزارة. يشار إلى أن القرار يهدف إلى تفعيل دور القطاع الخاص في تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين في كل مجالاته التجارية والصناعية والزراعية والسياحية، إضافة إلى تطوير التعاون في المجال الاستثماري وإعادة إعمار سورية، بالاستفادة بشكل خاص من المزايا والمحفزات التي تضمنتها قانون الاستثمار الجديد رقم /١٨/ لعام ٢٠٢١، بما يفتح المجال واسعاً أمام فرص ومجالات عديدة للتعاون المشترك، ويخلق آليات مرنة للحد من القيود والعوائق التي تحول دون تطوير التعاون الثنائي. وفي تصريح للوطن أكد رئيس مجلس الأعمال السوري الإماراتي غزوان المصري أن الخطوة الأولى هي تشكيل المجلس الذي سيشجع مجال الأعمال من كلا البلدين وسيتم التواصل والاجتماع مع رجال الأعمال الإماراتيين الذين أكدوا أنهم يسعون للاستثمار في سورية ولأسميا بعد صدور قانون الاستثمار الجديد الذي قدم محفزات كبيرة للمستثمرين في كل المجالات السياحية والصناعية وغيرها وأن التركيز اليوم على مشاريع الطاقة البديلة. ومجلس الأعمال هو الوسيط بين رجال الأعمال.. وأضاف المصري إن هناك زيارة قريبة للإمارات لتوطيد العلاقات وتشجيع الاستثمار في سورية وهناك خطوات جيدة سيتم العمل عليها بين رجال الأعمال في كلا البلدين.. ومن الجدير ذكره أن القرار جاء خطوة تنفيذية لما اتفق عليه أثناء اللقاء الذي جمع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور سامر الخليل مع وزير الاقتصاد الإماراتي عبد الله طوق على هامش افتتاح الجناح السوري في معرض إكسبو دبي ٢٠٢٠.